

المحاضرة السادسة

الوحدة رقم 6 : الحياة الاجتماعية والدينية في بلاد المغرب في الفترة البيزنطية

التشريعات الإمبراطورية الخاصة بالحياة الاجتماعية:

ركز الإمبراطور جستنيان على حد تعبير ديل Diehl في تشريعاته الأولى على ضرورة إرجاع الصورة الحقيقية للإدارة الرومانية بالنسبة للسكان، مثلما عرفوها في السابق ، وقد ظلت عملية التذكير بالخلفية التاريخية

تتكرر في أغلبية التشريعات ، إلا أن التركيبة الاجتماعية التي ورثتها المقاطعة الإفريقية من الفترة الوندالية، لا يمكن معالجتها بهذا الحنين للعهد الروماني فقط ، وهو ما تؤكد تطورات الأحداث التي ميزت القرنين السادس والسابع ميلاديين . بل يجب الإشارة إلى أن النوايا الإمبراطورية نفسها لم تكن بريئة، لأنه بمجرد أن نتجاوز النصيين الإمبراطوريين الأوليين، والذان يبرزان الانتصار البيزنطي كنصر من الله، والذان يؤكدان على ضرورة العناية بالمجتمع الإفريقي، فإننا نتحسس بداية تطبيق سياسة قد تكون أكثر واقعية وأحقيقية، تتعامل مع القضايا المطروحة وفقا لاستراتيجيات طبقت أيضا في المشرق

وقد حاول العديد من الباحثين تفسير عدم قدرة بيزنطة التحكم في منطقة بلاد المغرب _ والتي أقل ما يقال عنها أنها لم تكن تدين لها بالولاء التام _ من خلال اعتماد هياكل الإدارة المدنية على طبقة الأعيان والقساوسة

وقد نتصور أن تقلص نفوذ المجالس المحلية وما أصبحت تعانيه من صعوبات في تسيير نطاقها، جعل من الطبيعي أن يتم اللجوء إلى فئة كبار الملاكين ورجال الكنيسة كعنصر إضافي لدعم هذه الإدارة المحلية والإشراف خاصة على عملية جباية الضرائب . إلا أن نفوذ هذه العناصر قد تضاعف أكثر بعد وفاة جستنيان سنة 565 ، بينما ظلت الفئات الوسطى والفقيرة تعيش على هامش المؤسسة الإدارية، بل تعاني من سياستها بمرارة . وهو ما أكدته لنا دراستنا لتطور الحياة العمرانية حيث تجلت مكانة القساوسة في المحيط العمراني مما كرس ارتقائهم إلى قمة الهرم الاجتماعي، في نفس الوقت الذي ظلت فيه الخلفية القانونية تركز على الموروث الروماني بعيدة عن معايشة الواقع الإفريقي . ومع ذلك فقد سمحت العديد من النصوص الأثرية، رغم طابعها الرسمي، وتكريسها للفعل الإمبراطوري في عمليات تشييد القلاع والحصون، بتوفير سند إضافي لتحسس جوانب أخرى من الأوضاع الاجتماعية، خاصة في الحالات التي تسمح فيها بإحداث مقابلتها بالمصادر الأدبية .

كما صدرت تشريعات بشأن الضرائب، إلا أنها لم تتطرق لبقية الجوانب المرتبطة بالحياة الاجتماعية، إلا في المقاطعات الشرقية، ورغم أنني حاولت إحداث الاسقاطات الضرورية بين هذه المقاطعات وبلاد المغرب القديم، من خلال دراسات باتلايجن Patlaegan وكابلان Caplan أولومارل Lemerle ، فيجب أن أذكر بصعوبة بل بخطورة هذا المسلك، لأنه إذا كان مصدر التشريعات هونفسه، فالموروث الاجتماعي والواقع المحلي كانا يختلفان بين منطقة وأخرى، وبالتالي فقد تفاديت الإجابة عن تساؤلاتي من خلال مصادر بعيدة عن الواقع الإفريقي.

تعاقب مراحل الصراع:

أورد بروكوب في كتابه السري أن مرحلة الاحتلال البيزنطي، زمن جستنيان وحدها قد كلفت بلاد المغرب حوالي 5 مليون قتيل، بما فيهم الوندال، المور والأفارقة . وأن مراحل الصراع ضد المملكة الوندالية من جهة، والكيانات المورية من جهة أخرى، كانا كفيلين بالتأثير سلبا على السكان . وهو ما يفتح شهية الباحث لمحاولة تقييم سلسلة الحروب والمعارك . إلا أن انعدام وسائل القياس تجعلنا بقدر ما نتفادى الخوض في عملية حسابية ساذجة لأرقام عدد القتلى في مختلف المعارك، بقدر ما نقر عمليات الانصهار والتداخل في العناصر السكانية، فالانقراض الوندالي بعد الاحتلال البيزنطي، كانصهار الأفارق في التركيبة المغربية بعيد الفتوحات الإسلامية، فضلا عن ثقل الحروب والمعارك، كلها عناصر مشكلة ومغيرة لطبيعة التركيبة البشرية المغربية في هذه المرحلة من التاريخ القديم . وإن كنا نقر باستحالة المغامرة في أية دراسة تاريخية كمية أو عددية، لحد الآن

على الأقل . إن ذلك لا ينفي امكانية الوقوف على بعض المعالم الاجتماعية التي أفرزتها مرحلة الانتقال إلى فترة الاحتلال البيزنطي، والتي من شأنها إضاءة بعض جوانب المجتمع المغربي، مثل مشكلة إعادة تملك الأرض أو إقرار الهيمنة الاجتماعية لطبقة الملاكين وما ينجم عنها من تحول اجتماعي للطبقة السياسية المحلية، نتيجة عزفها عن مواصلة أداء نفس الدور التقليدي في المجالس البلدية، وتنازلها تدريجيا عن مكانتها لصالح المؤسسة الكنسية من جهة، وأصحاب الملكيات العقارية الكبرى من جهة أخرى . ويجب الإشارة إلى أن الاكتفاء بهذه الظواهر لاجتماعية، لا يعني أبدا، اقتصار مراحل التحول على ذلك، وإنما فقط لكونها، العينات التي تسمح بها المصادر التاريخية لحد الآن

طبقات المجتمع الإفريقي خلال فترة لاحتلال البيزنطي

1_ الطبقة الأرستوقراطية: تتمثل في طبقة البطارقة والحكام الذين حكموا المقاطعة الإفريقية، وتميزوا بعلاقة مع القصر الإمبراطوري. وتكرست مكانتها الاجتماعية والادارية من خلال النقائش والنصوص الأثرية

طبقة الملاكين الكبار.

تبدو صورة هذا النوع من الأفارقة في المصادر في شكل طبقة، تستمد ثرواتها من تسيير الضياع الكبيرة، وقد تميزت بهذه الخصوصية الإفريقية المتمثلة في الجمع بين تسيير الضياع والإشراف على عملية جباية الضرائب فضلا عن المساهمة في حركية العمران وتشبيد الدفاعات البيزنطية ، وتؤكد النصوص الأثرية مكانة هذه الطبقة من خلال ما كانت توصف به : **potentes Nobilis, Possessores** مستفيدين من امتيازات كثيرة، مثل الأراضي التي وزعتها الإمبراطورية سنة 570 بعد انتزاعها من الوندال، فضلا عن استفادتهم من الناحية الادارية بحصولها على حق المشاركة رفقة رجال الكنيسة في تعيين حكام الأقاليم ، والذين يكونون عادة من الملاكين أو من بين قدماء ضباط الجيش ، وعموما كانت الأراضي الخصبة والضياع الكبرى من نصيب الملاكين الكبار بما فيهم رجال الكنيسة ، مما جعل البعض يعتبر

أن الريف كان أكثر حيوية من المدينة باعتبار ان هذه الأخيرة قد شهدت هجرة مكثفة من الطبقات المحرومة.

الطبقة العامة:

تظل النسبة الأكبر من سكان المدن والأرياف غير معروفة وغير مصنفة إلا من خلال بعض المهن أو الوظائف، فلا نعرف عددها أو خصوصياتها، سوى أنها فقيرة ليس بإمكانها ترك نقائش تخلد أسماءها، وانطلاقاً من ما أشارت إليه المصادر حول طبقة الملاكين، يمكننا أن نتصور طبقة وسطى كانت تقوم بتنفيذ الأعمال التي يفتخر بتشبيدها الملاكون الكبار أو حكام الولايات، مثل الحسابات الخاصة بجمع الضرائب، أو تسيير الأبرشيات في المدن الصغيرة والمواقع الريفية، فضلاً عن المهن اليدوية الضرورية في عمليات البناء والصيانة أو الوظائف اليومية العادية لسير المجتمع مثل الخبازون، وبقية المهن.

وقد ظل العامة ينعتون بعبارات لا تكرر فقط مكانتهم الاجتماعية بل أيضاً وضعيتهم المادية: Humiliores, Pauperes pénères حيث يبدو أن للسياسة الجبائية أثارها على هذه التركيبة، بإتقال كاهلها بالضرائب، وتجريدها من أية إمكانية تسمح لها بالرقى الاجتماعي. فمن الناحية القانونية لم يكن ممكناً لهؤلاء الفلاحين الصغار أن يرتقوا إلى وضعية أحسن، فلم يكن يسمح لهم إلا بأداء الخدمة العسكرية الحاميات العسكرية بما تحتاجه من مؤونة. كما تسمح لنا ألواح ألبرتيني من أن نفترض أن درجة الضيم قد أجبرت هذا العدد من الملاكين الصغار لبيع والتنازل على ممتلكاتهم وتحولها إلى ملاكين كبار . أو من مكانة المرأة في هذه الطبقة، حيث تبرزها دوما رفقة زوجها في عمليات البيع والشراء أو أرملة، ربة بيت مثل أدوداتا Adeudata أوسيدينا Siddina ، فوتا Fotta أو بريكتا Preiecta ، تمتلك ضياعها وضياع أبنائها.

3- الفئات الفقيرة:

تشير النصوص القانونية البيزنطية إلى وجود فئات فقيرة معدمة تحتل الدرجات السفلى في المجتمع على الأقل

في مجال القوانين المدنية وذلك عند الحديث عن الزواج، إذ تقر القوانين البيزنطية وجود نوعين من الزواج: زواج الأعيان وأعضاء مجلس الشيوخ والموظفين السامين والتجار، الذي يفضي إلى حق الأبناء في الحياة المدنية والمشاركة في الوظائف الرسمية على اختلاف أنواعها. وزواج الفقراء والجنود والمزارعين وهي آخر الفئات في السلم الاجتماعي، ويبدو أن هذا الزواج لم يكن يعطي للأبناء الحقوق المدنية التي قد تسمح لهم بالانخراط في سلك الوظائف الرسمية.

العبيد:

بالرغم من أن المصادر لا تسمح بتتبع هذه التركيبة البشرية ونسبها بالنسبة للمجتمع عموماً، فإنها ظلت تشكل نسبة كبيرة من الطبقات العامة طيلة التاريخ القديم، وهوما يتجلى في العديد من المصادر الأدبية، مثل أبيلي المادوري **Apulée de Madaure** ، وأسعار لوحة زراي التي تقر ممارسة تجارة العبيد. كما تعرضت بعض مراسلات القديس أوغسطين ليس فقط إلى استمرار هذه الظاهرة بل إلى تجار العبيد الذي كانوا يقومون بعمليات الخطف وشحن هؤلاء خارج المقاطعة الإفريقية . وهوما نتحسسها أيضاً من خلال إشارة بروكوب عقب هزيمة الحرب المورية التي قادها وعموما فأغلب المعطيات تدعو لتصور تفاقم هذه الظاهرة، فالقوة التي

اكتسبتها طبقة الملاكين الكبار تفترض أنها تركز على الجانب العقاري مثلما تركز على حجم اليد العاملة التي تخضع لها، خاصة إذا تصورنا أن بعض المجموعات قد أقدمت على تحويل ضياعها على شكل حصون مدججة بالقلاع. يضاف إلى ذلك حجم الحروب التي عرفت فترة الاحتلال البيزنطي والتي كثيرا ما كانت تنتهي بعمليات سبي وأسر، تكون نهايتها في أسواق العبيد.

2- الأوضاع الدينية

1- وضعية الكنيسة و رجال الدين في إفريقيا قبيل الاحتلال البيزنطي:

عرفت منطقة الشمال الإفريقيا في العهد الوندالي فترة إستبداد وتسلط وظلم من طرف السلطة الوندالية ضد سكان المنطقة وضد المسيحيين الكاثوليك والرومان، يقول كورتوا أن الإضطهاد ضد رجال الدين لم يبدأ في فترة الملك الوندالي جنسريق لأنه أراد أن يسيطر على المنطقة أولا و يضمن الاستقرار لشعبه و يقول أن اضطهاد رجال الدين كان بعد سنة 439م أين بدأت تستقر له الأمور في المنطقة

وفي هذه النقطة نجد كتاب يعالج موضوع الكنيسة والإضطهاد الذي تعرضت له الكنيسة المسيحية ورجالها الكنسيين من طرف السلطة الوندالية وصاحب الكتاب فيكتور الفيتي (Victor de vita)* وعنوان هذا الكتاب تاريخ الاضطهاد في المقاطعة الإفريقية (L'Histoire de la persécution de la province d'Afrique)، وقد ظهر هذا الكتاب في بداية القرن التاسع عشر، وكذلك نجد كتاب كورتوا (Courtois) وعنوانه الوندال وإفريقيا (les vandales et l'Afrique).

هذا وقد عرفت الكنيسة الإفريقية عدة إضطهادات ضد رجال الدين طيلة الفترة الوندالية خاصة الاضطهاد الذي قام به هنريك (Hunéric) سنة 484 م حيث وبعد أن إعتلى الملك هنريك ابن الملك جنسريق عرش السلطة الوندالية في شمال إفريقيا أراد أن يؤسس دولة مستقرة تعيش بسلام في ضوء الديانة الأريوسية، لذلك فقد عمل منذ البداية على اضطهاد و متابعة رجال الدين الكاثوليك خاصة بعد الإضطهادات التي تعرض لها الأريوسيون في مناطق أخرى من العالم، و هو السبب الذي دفعه إلى الثأر ربما و التنكيل برجال الدين الكاثوليك من قساوسة، أساقفة و رهبان وكل من يعتنق الديانة المسيحية من رجال و نساء فلم يسلم أحد من هؤلاء من التنكيل، كما قام بحرق و تدمير الكنائس الكاثوليكية وقد تعرض رجال الدين إلى أشد العذاب حتى الموت حرقا و منهم من تم قيادتهم إلى الصحراء أي إلى بلاد المور و تم قتلهم هناك، و يقدر العدد بحوالي 4976 ميت في هذه الموقعة، عرفت بذلك منطقة الشمال الإفريقي مجموعة من الصراعات الدينية في فترة الاحتلال الوندالي ضد المسيحيين سواء كانوا رومان أو من سكان المنطقة الأصليين، وكما نعلم أنه قد حدثت صراعات دينية طويلة خلال القرن

الثالث و الرابع ميلادي خاصة بعد ظهور الدوناتيين أو ما يسمى بالحركة الدوناتية التي وقفت ضد السلطة الإمبراطورية ورفضت الرضوخ والعمل تحت جناحها وقد تواصلت هذه الصراعات الدينية إلى فترة الاحتلال الوندالي لشمال إفريقيا سنة 429 م وهو الشيء الذي سوف يضع رجال الدين المسيحيين في مشكلة أكبر وأشد وأعنف وهي مشكلة الاحتلال الوندالي وكيفية التعامل معه في ظروف الحفاظ على الديانة المسيحية ومحاربة ديانة المستعمر الجديد أي الديانة الأريوسية، و يقول كل من كورتوا Courtois وشميدت Schmidt أنه لا يصح القول عن الأحداث التي جرت بين المسيحيين و السلطة الوندالية في شمال إفريقيا بإضطهادات، و قد اعتبرنا ذلك على أنه حرب دينية أو صراع بين مذهبين مختلفين بين المسيحية و الأريوسية و أنه صراع بين كنيستين وليست إضطهادات كما يقول البعض

وإذا ما تأملنا تحركات الوندال من الغرب إلى الشرق بين 429 م و 435 م فإنهم كانوا يتوسعون من الغرب إلى الشرق وفي طريقهم ينهبون ويدمرون كل ما جاء في طريقهم ومن ذلك الكنائس ورجال الدين والقساوسة حيث تعرضوا إلى العذاب والتقتيل وبذلك لم يسلم لا الرجل المدني ولا الرجل الديني وإستمر الوضع على حاله ضد رجال الدين والكنيسة إلى غاية 439 م

ويمكن أن نقول أن الصراع الديني للسلطة الوندالية ضد الكنيسة الإفريقية ورجال الدين عرفت نوع من الاستقرار في البدايات الأولى من الاحتلال نذكر مثلاً ما بين 454 م و 457 م، كما سمحت السلطة الوندالية لرجال لدين المسيحيين و الأساقفة باختيار أسقف قرطاج ، وذلك في عهد الملك هنريك (Hunéric) ما بين 477 م و 480 م لكن هذه السياسة لم تدم طويلاً إلى أن عادت الإضطهادات والتتكيل برجال الدين بعد وفات هذا الملك سنة 484 حيث عرفت الأوضاع مرحلة جديدة وإستثنائية خطيرة ضد رجال الدين عرفت بمرحلة الإضطهاد حيث أعطى رجال السلطة الوندالية الأوامر بإضطهاد وقتل رجال الدين ومن المحتمل أن ذلك كان في المقاطعة البروقنصلية وحدثت اغتيالات كثيرة في كل المملكة الوندالية في الشمال الإفريقي.

2- مكانة الكنيسة الإفريقية خلال فترة حكم الإمبراطور جوستينيان

ما يبين و يؤكد المكانة والدور الكبير الذي كانت تتمتع به الكنيسة و المسيحية في الفترة الجوستينانية في كونها تمثل الدورين الديني و الأمني معاً، فالكنيسة مكان لإقامة الشعائر الدينية المسيحية كما أنها الحصن الذي يحتمي به السكان من بطش الحروب فمثلاً عند الحملة البيزنطية التي قادها بليزاريوس على الوندال في شمال إفريقيا قد أدى بمجموعة كبيرة من الونداليين إلى اللجوء إلى عدد من الكنائس الريفية في واد مجردة و كانوا ينتظرون بذلك العفو

من بليزارىوس و الإبقاء عليهم على قيد الحياة، فالقيام بمثل هذا العمل ربما يرجع إلى معرفة هذه الفئة من الوندال بمكانة الكنيسة عند الإمبراطور جوستينيان

و بعد الحملة الناجحة و إستقرار الأوضاع في الشمال الإفريقي فقد حظيت الكنيسة في شمال إفريقيا بمكانة رفيعة من طرف الإمبراطور جوستينيان هذا الأخير الذي أعطاه سلطات كبيرة واسعة في المقاطعة الإفريقية فقد كانت مكانة الكنيسة كبيرة جدا في نفس الإمبراطور حيث كان للكنيسة سلطة حق متابعة إدارة المدن و الولايات الإفريقية ، كما أنها تتدخل في كل الأعمال السياسية و المالية و الإدارية و حتى العسكرية منها، هذا و قد تم العثور على مجموعة من البقايا الأثرية التي تدل على وجود كنائس في مقاطعة نوميديا و إن دل ذلك على شيء فإنما يدل على وجود الكنائس بكثرة في الشمال الإفريقي و على المكانة التي حظيت بها الكنيسة و رجال الدين الكاثوليك خلال فترة الإمبراطور جوستينيان، هذا الأخير الذي يظهر من خلال إهتمامه بالكنائس و رجال الدين أن نشر المسيحية بالمقاطعة الإفريقية كانت ضمن أهداف الإمبراطور جوستينيان من وراء إسترجاع المقاطعة الإفريقية إلى حدود الإمبراطورية الرومانية القديمة

3. - أزمة الفصول الثلاث في عهد الإمبراطور جوستينيان

كما ذكرنا سابقا أن الإمبراطور جوستينيان كان يعتبر نفسه ممثل السلطة الإلهية في الأرض و أنه وحده يحق له أن يصدر أحكاما دينية في القضايا الهامة و كان يعتبر نفسه المسؤول عن الكنائس الدينية و عن العبادات الإلهية، و قد إستغل الإمبراطور بذلك المكانة التي أعطاه لنفسه في إدانة ثلاثة من رجال الدين هم (تيودور، إيباس و تيودوريت) وتعرف هذه الإدانة عند المؤرخين بأزمة الفصول الثلاث و كان ذلك سنة 544 م¹، و هؤلاء الثلاث الذين أدانهم الإمبراطور جوستينيان ربما كانوا يدينون و يدعون للمذهب النسطوري* و التي أتمدت نصوصها في مجمع خلقدونية الذي إنعقد سنة 451 م حيث أراد الإمبراطور بذلك إدانة نصوص هؤلاء الثلاثة وكانت هذه الإدانة بايعاز و دفع من زوجة الإمبراطور جوستينيان تيودورا التي كانت تكره المذهب النسطوري و كما ذكرنا سابقا أنها كانت تعطف على المذهب المونوفيزيتي ومن الممكن انها كانت من أتباع المذهب المونوفيزيتي.

(*)- يرجع المذهب النسطوري إلى مؤسسه الأول نسطوريوس Nestorus حيث دعي هذا الأخير إلى الاعتقاد أنه لا يوجد اتحاد بين الطبيعتين الإلهية و البشرية في شخص يسوع المسيح، بل هناك اتصال بين إنسان وإله و بالتالي لا يمكن إطلاق اسم والدة الإله على مريم العذراء، أي أنها لم تلد إله بل إنسان فقط و يكون هذا المذهب بذلك مخالفا للمسيحية التي تقر بالطبيعة الواحدة الإلهية و البشري

هذا و قد أدرك الإمبراطور جوستنتيان مدى صعوبة القرار و التوافق من طرف جميع الأساقفة و رجال الدين على توقيع مرسوم الإدانة و إدانة الفصول الثلاث و عدم قبول نصوص ما جاء في مجمع خلقدونية لذلك لجأ إلى البابا فيجيل (Végile) من أجل إمضاء مرسوم الإدانة ذلك حتى يضمن السلطة التشريعية و الرسمية لمرسوم الإدانة و قبوله من طرف رجال الدين و كذا مختلف طبقات المجتمع، و قد دعا الإمبراطور جوستنتيان البابا فيجيل إلى القسطنطينية سنة 547 م حتى يتم التوقيع على مرسوم إدانة الفصول الثلاث، هذا و قد رفض البابا فيجيل في بداية الأمر إدانة الفصول الثلاث و توقيع المرسوم الذي أعلنه الإمبراطور جوستنتيان ذلك لأنه تلقى مجموعة من المراسلات و الوفود الإفريقية تشجعه و تحثه على عدم الرضوخ لمطالب الإمبراطور، لكن ذلك الأمر لم يتحقق بسبب ضغوطات الإمبراطور على البابا فيجيل فصادق على المرسوم و أصدر ما يسمى بفتوى البابا فيجيل (Judicatum) ، إلا أن هذه الفتوى من طرف البابا أدت بالكثير من القساوسة و الأساقفة في الشمال الإفريقي إلى تنظيم مجامع دينية جهوية تستنكر ما قام به البابا فيجيل و رفضها لقرار الإمبراطور و البابا في إدانة الفصول الثلاث و من الأساقفة الذين رفضوا إدانة الفصول الثلاث نذكر فكونديوس (Facundus) أسقف مقاطعة البيزاكينا و نجد كل أساقفة المقاطعة الإفريقية رفضوا الرضوخ لمطالب البابا و التوقيع على مرسوم الإدانة.

و في سنة 550 م دعا البابا فيجيل إلى عقد مجمع ديني عام يحل الأزمة التي طال أمدها و التي أقر فيها أساقفة الشرق بإدانة الفصول الثلاث و الوقوف إلى جانب الإمبراطور جوستنتيان في حين رفض أساقفة الغرب إدانة الفصول الثلاث و الرضوخ لمطالب الإمبراطور، و في هذا الوقت إجتمع أساقفة الشمال الإفريقي في قرطاج العاصمة الدينية و هذا بعد صدور الفتوى و قرروا عدم قبول فتوى البابا فيجيل و ذهبوا بذلك إلى إدانة البابا فيجيل نفسه و وضعوه خارج سلطة الكنيسة الكاثوليكية

و في سنة 551 م و بطلب من البابا فيجيل إستدعى الإمبراطور جوستنتيان أساقفة المقاطعة الإفريقية إلى القسطنطينية منهم ريباراتوس (Reparatus) أسقف قرطاج، فيرموس (Furmus) كاهن نوميديا، و إثنان من أساقفة مقاطعة البيزاكينا و فاركوندوس (Varcondus) أسقف عين غريب (Lunca) و قام بإقصائهم من المناصب التي كانوا يحتلونها كما سبق الذكر، حيث تم إستبدال ريباراتوس أسقف قرطاج بأسقف آخر يدعى بريماسيوس (Prémasus) الذي أصبح أسقف قرطاج.

وهناك من المؤرخين من يرى بأن أسباب هذه الإدانة يعود إلى التشاور الذي كان بين الإمبراطورة تيودورا زوجة الامبراطور جوستنتيان و أسكيداس (Askidas) في أن تقدم

الإمبراطورة تيودورا إلى جوستينيان ، و تبين له على أن المذهب المونوفيزيتي و أتباعه سيظهرون بمظهر لائق في الإمبراطورية إذا ما أدان الإمبراطور المذهب النسطوري و أراد أسكيداس بذلك ضرب أعدائه من أتباع المذهب النسطوري و هذه الإدانة تمس ثلاث من رجال الدين النسطوريين و هم تيودور (Theodore)، تيودوريت (Theodoret) و الشخص الثالث ايباس (Ibas) و إدانة قراراتهم التي جاءت في مجمع خلقدونيا سنة 451 م

و قد أدان الإمبراطور بذلك ثلاث من رجال الدين و كان ذلك سنة 543 م و هذه الإدانة فتحت مجال جديد للنقاش الديني و ردة فعل كبيرة من قبل رجال الدين و الأساقفة في كل من الأقاليم الشرقية و الأقاليم الغربية من إفريقيا الشمالية التي كانت تحت السلطة البيزنطية، هذا و قد أدان البابا فيجيل الفصول الثلاثة في 11 أبريل 548 م و أعلن فتواه التي عرفت بفتوى البابا فيجيل (Judicatum) كما سبق الذكر.

و قد كان رد فعل الأساقفة في الإمبراطورية الشرقية جد عنيف حيث انتقدوا كثيرا قرار البابا المجحف في حق الفصول الثلاث يأتي في مقدمة الكنائس التي رفضت الإدانة كنيسة الإسكندرية و كنيسة فلسطين رغم التهديدات و الضغوطات التي تعرض لها رجال الدين، في حين كان رد فعل أساقفة الغرب في الشمال الإفريقي أعنف و لم يقبلوا بقرار البابا و قرار الإدانة و الرضوخ لسلطة الإمبراطور و قد دعا رئيس الأساقفة كل أساقفة المقاطعات الإفريقية إلى الاجتماع و النظر في هذه الإدانة كما سبق الذكر

و تعود أسباب إدانة الفصول الثلاث حسب رأي آخر من المؤرخين إلى أن الإمبراطور جوستينيان و بتأثير من زوجته تيودورا التي دفعت به إلى إيقاض فكرة الوحداية و ذلك بإدانة ثلاث كهنة و ذلك لان هؤلاء الفصول الثلاث قد هاجموا المذهب المونوفيزيتي في المجمع الديني الخلقدوني علما أن الإمبراطورة تيودورا كانت تعطف على المذهب المونوفيزيتي أو ربما هي من أتباع هذا المذهب، في حين الفصول الثلاث كانوا يدينون بالمذهب النسطوري و كان هذا السبب أي النزاع الذي كان بين المذهب المونوفيزيتي و النسطوري هو ما أدى بالإمبراطورة تيودورا بالطلب من الإمبراطور إدانة الفصول الثلاث و إدانة العقيدة التي هم عليها (النسطورية)

4- الأوضاع الدينية للمجتمع الموري في الفترة البيزنطية

1- الوثنية

لا يمكن للإنسان أن يعيش دون معتقد ديني و هذا عبر العصور وقد عبد سكان الشمال الإفريقي مجموعة من الظواهر الطبيعية بما فيها الشمس و القمر كما عبدوا مجموعة من الالهة

مثل الآلهة آمون و تانيت و هي معبودات أصلية كانت موجودة قبل التواجد الفينيقي في المنطقة وإستمرت عبادتها إلى غاية الفترة البيزنطية و الإسلامية و توجد بعض الآثار التي توحى بوجود العبادة الوثنية و انتشارها و استمرارها في بعض القبائل المورية بالمنطقة و هو ماتوكده المصادر الكلاسيكية و الأثرية و قد ذكر بروكوب مايلى: « توجد مدينتين تحملان نفس الاسم كل واحدة منها تدعى اوجيلا كانتا بعيدتين عن برقة حوالي أربعة أيام سيرا بالنسبة للمسافرين غير المثقلين بالبضائع ذلك باتجاه الجنوب و كانت كلتيهما بمثابة مدينتين حقيقتين حافظ سكانهما على تقاليدهم القديمة حيث كانوا جميعهم يمارسون الديانة الوثنية حتى و قتنا الحاضر و كان هنا أيضا منذ زمن طويل مجموعة من التماثيل المقامة للآلهة آمون و اسكندر المقدوني وكان الأهالي يقدمون لها القرابين حتى عهد جوستينيان » ومن هذا نفهم أن عبادة الأوثان قد استمرت إلى الفترة البيزنطية وربما إلى الفترة الإسلامية و هو ما يؤكد تمسك السكان المغاربة بأصولهم الدينية و تقاليدهم بالرغم من كل الظروف الصعبة التي مر بها تاريخ المنطقة و تعاقب الحضارات فيها

وفيما تبينه البقايا الأثرية عن العبادة الوثنية للقبائل المورية ما أورده يوسف عيش نقلا عن الباحث البريطاني ماتينجلي (Mattingly) وما تم إكتشافه في موقع غيرزة (Ghirza) حيث عثر هذا الأخير على نقائش تمثل طقوس دينية قدمت الثيران كقرابين إضافة الى نقيشة تشير إلى ذبح 51 ثور و 39 عنزة كقرابين في إحتفال ديني و رجح الباحث فترة هذه النقوش إلى منتصف القرن السادس ميلادي

2- اليهودية

النص الذي يوحى بانتشار الديانة اليهودية وإعتناق بعض قبائل الشمال الإفريقي القديم لهذه الديانة ما أورده ابن خلدون في كتابه: « كذلك ربما كان بعض هؤلاء البربر دانو بالديانة اليهودية أخذوه عن بني إسرائيل عند استفحال ملكهم لقرب الشام وسلطانه منهم كما كانت جراوة أهل جبل أوراس قبيلة الكاهنة مقتولة العرب عند الفتح » من خلال نص ابن خلدون نفهم أن الكاهنة وقبيلة جراوة كانت تدين باليهودية لكن وحسب عيش نقلا عن محمد طالبي أن النص يتكلم عن إمكانية إعتناق مجموعة من القبائل للديانة اليهودية وذلك في زمن بني إسرائيل، و يقول طالبي في ذلك أن قبيلة جراوة من المحتمل أن تكون مسيحية خاصة أن زناتة القبيلة الأم قد ناصرت البطريق جريجوار في بداية الفتوحات الإسلامية ولهذا فمن الصعب تقبل فكرة إعتناق بعض القبائل المورية للديانة اليهودية و تقبل ما ورد عند ابن خلدون أما عن وجود قبائل بربرية يهودية فيقول محمد البشير شنياتي في ذلك أنه لا يوجد دليل أثري عن مستعمرات يهودية في شمال إفريقيا و يضيف أن تعمق اليهودية في الأرياف النائية

حسب بعض المؤرخين وأصحاب الآراء القائلة بتوغل اليهودية في وسط القبائل البربرية لهم إغراضا خاصة ليس لها أسانيد تاريخية تؤكد ذلك ولا تخدم البحث التاريخي الموضوعي

3- المسيحية

لقد عاش سكان الشمال الإفريقي لمدة طويلة و قبل الوجود الفينيقي في الساحل الإفريقي على المعتقدات الوثنية و إلى القرن الرابع ميلادي رغم انتشار الديانة المسيحية في القسم الشمالي من إفريقيا بقي الكثير من القبائل التي كانت تسكن الجنوب و التي كانت حياتها مبنية على الترحال و التنقل بين الشمال و الجنوب و قد واصلت هذه القبائل احتفاظها بالديانة الأصلية أي الديانة الوثنية ونذكر على سبيل المثال قبائل الجيتول و قبائل القارامنت التي حافظت على معبوداتها الوثنية القديمة

هناك شواهد تؤكد إنتشار المسيحية في أوساط القبائل البربرية المورية وإعتناهم للديانة المسيحية بداية من القرن الرابع ميلادي و ذلك نتيجة إحتكاكهم بسكان الشمال الإفريقي المسيحيين و كذا توغل الأساقفة و رجال الدين داخل القبائل المورية و التبشير بالمسيحية، و هذه العوامل أدت بالكثير من هذه القبائل إلى إعتناقذهب الكاثوليكي المسيحي و يمكن أن نعتقد بأن هذه القبائل قد إستمرت على هذا الدين بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية و طيلة الفترة الوندالية و حتى الفترة البيزنطية إلى الفترة الإسلامية ،حيث عثر في منطقة الأوراس و بالتحديد في موقع أريس (Aris) على نقيشة يظهر فيها قائد موري إسمه ماستي (Mastie) هو بلا شك مسيحي وهو ما يدل على أن تكون مجموعة من القبائل في الأوراس تدين بالمسيحية في حين بقيت القبائل الأخرى تدين بالديانة الوثنية .

أما المسيحية في عهد الإمبراطور جوستينيان فقد كانت الديانة الرسمية في الإمبراطورية البيزنطية و في الأقاليم و المقاطعات التابعة لها بما فيها المقاطعة الإفريقية و هو ما يقودنا إلى الإعتقاد بأن الامبراطور جوستينيان قد مارس سياسة تبشيرية واسعة في شمال إفريقيا ووضع كل ما بوسعه لتتنصير سكان المنطقة و ذلك ببناء الكنائس و دير العبادة و كذا الاهتمام برجال الدين و الأساقفة المسيحيين، وقد ذكر بروكوب أن الإمبراطور جوستينيان قد شيد خمسة كنائس في لبدة (Liptis Magna) كذلك قد إهتم ببناء الكنائس في كل مدن المقاطعة الإفريقية فقد بنى الإمبراطور حسب بروكوب كنيسة في قلعة حيدرة و كان الهدف من بنا قلعة حيدرة هو مراقبة الطريق الرابط بين تبسة و قرطاج و الطريق المؤدي إلى قلعة تالة (Thala) و حضر موت (سوسة)² ومن كثرة الكنائس التي بناها الامبراطور جوستينيان دليل على نية نشر الديانة

المسيحية في المنطقة أي أن الحملة البيزنطية على الشمال الإفريقي كان الهدف منها اقتصادي ديني.